

التدقيق الداخلي وأثره في الحد من ظاهرة غسل الأموال

م. د. نادية طالب
معهد الإدارة التقني/ زعفرانية

م. د. ناجي شايب كايم الركابي
الكلية التقنية الإدارية / بغداد

المستخلص

لازالت المؤسسات المالية ومنها المصارف هدفا رئيسيا لغاسلي الأموال من اجل تحويل الأموال غير المشروعه إلى أموال مشروعة وذلك من خلال الضعف في إجراءات التدقيق الداخلي المطبقة في المصارف أو من خلال نقص البنية القانونية في مكافحة هذه الظاهرة بالإضافة إلى اللأجراءات التنظيمية الأخرى.

وقد تم اخذ عينة من المصارف الخاصة في بغداد ووزعت 35 استمارة استبانة على منتسبي هذه المصارف من الذين يعملون في نشاط التدقيق الداخلي وظهرت نتائج البحث بان هناك تأثير مباشر للتدقيق الداخلي تبلغ نسبته 60 % للحد من ظاهرة غسل الأموال، أما بقية النسبة فتعود لعوامل أخرى قد تكون قانونية أو إدارية أو مرتبطة بتطبيق المعايير الدولية .

Abstract

Still Financial institutions, including banks, a key target for money launderers to transfer illicit funds to the legitimate funds and by weaknesses in the internal audit procedures applied in the banks or through a lack of legal structure to combat this phenomenon in addition to the procedures by other regulations

The samples from private banks in Baghdad and distributed 35 form to identify the members of these banks who work in the internal audit activity and results appear in the paper that there is direct impact of the internal audit of 60% to curb money laundering, The rest of the figure is attributed to other factors may be legal, administrative or linked to the application of international standards



المقدمة

تشكل ظاهرة غسيل الأموال تحدياً اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً لكيان المجتمعات والدول لما تسببه من اهتزاز في البنية الأساسية وإرباك في مؤسسات المجتمع المختلفة، لذلك تحاول الدول المختلفة المتقدمة منها والمتخلفة في وضع المعالجات القانونية والرقابية لأجل تحصين المؤسسات التي من المتوقع إن تكون طريقاً لغسيل الأموال كالمصارف وشركات التأمين والمؤسسات العقارية وغيرها .

لذلك فقد عقدت عدة مؤتمرات دولية وتبنت الأمم المتحدة إستراتيجية لمكافحة غسيل الأموال وأصدرت أربعون توصية للحث على إصدار القوانين والتشريعات وتبني الإجراءات الفعالة التي تحد من هذه الظاهرة وبنفس الوقت التأكيد على أهمية الإجراءات المحاسبية والرقابية لذلك فقد أوكل الدور الرئيسي في مكافحة غسيل الأموال إلى البنك المركزي ليتولى الأشراف والمتابعة ومساعدة المصارف المحلية في تجنب الوقوع في عمليات غسيل الأموال، وتم استحداث قسم متخصص في البنك المركزي العراقي لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب وأوصى البنك المركزي المصارف المحلية العامة منها والخاصة بضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وبين شعبة مكافحة غسيل الأموال لمواجهة هذه الظاهرة .

وقد يبدو الأمر غريباً إن الكثير إن لم نقل جميع الدول تسعى إلى جذب الاستثمارات الأجنبية بهدف التنمية وبناء المشاريع العملاقة وتطوير البلاد، والسؤال الذي يطرح هنا ألا تعتبر الأموال غير المشروعة التي تدخل الاقتصاد مصدراً من مصادر الاستثمار يمكن أن تساهم في التنمية والتطوير، والجواب من خلال التجارب إن هذه الأموال لم تمكث طويلاً في البلاد لتؤدي الغرض المطلوب منها وإنما تدخل ككتلة مالية عاصفة مضرة بالاقتصاد والبنية الاجتماعية عند دخولها وعند خروجها من الاقتصاد القومي لذلك البلد. وتعد المصارف الأداة الأكثر استخداماً لغسيل الأموال بالإضافة إلى المؤسسات المالية الأخرى.

المبحث الأول / منهجية البحث

مشكلة البحث

إن غاسلي الأموال من تجار المخدرات والأسلحة وغيرهم يبحثون عن مكان آمن لغسل أموالهم ويتصف هذا المكان بضعف البنية القانونية والتشريعية بالإضافة إلى ضعف البناء السياسي ومحدودية إجراءات الرقابة الداخلية والتدقيق الداخلي. وفي بلد كالعراق وما يمر به من أوضاع غير مستقرة فإنه يعد بيئة ملائمة لنمو ظاهرة غسيل الأموال .

كذلك نلاحظ إن الآثار السلبية لغسيل الأموال على النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في بلد كالعراق تأخذ بعداً آخر ففي الوقت التي تكون مؤسساته المصرفية الخاصة في طور التكوين فإن الانعكاسات السلبية لهذه الظاهرة تكون مضاعفة وتزعزع ثقة الجمهور بهذه المؤسسات المصرفية.

هدف البحث

يهدف البحث إلى قياس أثر كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي في الحد من الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال في عينة من المصارف الخاصة العراقية وبالتالي فإن فكرة البحث تعتمد على مسلمتين أساسيتين هما:

أ - تهيئة البيئة القانونية المناسبة

ب - كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي وقدرته على التنسيق مع شعبة مكافحة غسيل الأموال والإرهاب في المصرف.



فرضية البحث

إن كفاءة إجراءات التدقيق الداخلي تحد من ظاهرة غسل الأموال وتحجم أثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ومن ثم تحافظ على التوازن الاجتماعي والاقتصادي المطلوبين .

أهمية البحث

إن مواجهة ظاهرة غسل الأموال في المؤسسات المالية كالمصارف وشركات التأمين وغيرها فيه مصلحة وطنية عليا تؤدي إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي والسياسي وهذا يأتي من خلال بناء التدقيق الداخلي على أسس علمية صحيحة وبنفس الوقت تهيئة البيئة القانونية المناسبة .

حدود البحث

يتحدد البحث بدراسة دور التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسل الأموال في عينة من المصارف الخاصة العراقية، والتي يرى الباحث أن من المحتمل أن تتعرض لهذه الظاهرة نظرا لحدائثة أنشائها في العراق مقارنة مع المصارف الحكومية كالرافدين والرشيد حيث التجربة الطويلة والإشراف الحكومي المباشر عليهما.

أسلوب البحث

تم دراسة عينة من المصارف الخاصة العراقية وقياس مدى فعالية التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسل الأموال وهذه العينة موزعة على المصارف الآتية:

- مصرف الخليج
- مصرف الشرق الأوسط
- مصرف الاقتصاد

وبعينة حجمها (35) مفردة، وذلك باستخدام إستبانة Questioner التي تضم مجموعتين من الأسئلة وبواقع أربعة عشر سؤال لكل محور من محاورها كما مرفقة بالملحق رقم (1).

المبحث الثاني/ الإطار النظري لظاهرة غسل الأموال

مفهوم غسل الأموال: Concept of Money Laundry

هي الطريقة التي يتم بواسطتها تحويل إرباح العائدات غير المشروعة والمتأتية من أنشطة إجرامية إلى أموال مشروعة وتستخدم لذلك المؤسسات المالية وفي مقدمتها المصارف وشركات التأمين، وغسيل الأموال هي أداة تستعمل من قبل الأشخاص الذين يمارسون الأعمال غير المشروعة والمتمثلة بتجارة المخدرات والجريمة المنظمة والتهرب الضريبي والفساد الإداري والسياسي والإرهاب ومحاولة إضفاء الشرعية على مثل هذه الأموال. (3 : 2004 , USAID)

وقد بينت الدراسات بان قيمة الأموال غير المشروعة التي تم غسلها من خلال المصارف تتراوح بين 500 مليار إلى 1.5 تريليون دولار أمريكي سنويا وتشكل من 2 % إلى 5 % من الاقتصاد العالمي. (12 : 2004 , USAID)



تطور مفهوم غسل الأموال

ارتبط مفهوم غسل الأموال بعصابات المافيا وبالإعمال غير المشروعة، وظهر كمصطلح منذ عقد الثلاثينات من القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية حيث البينة الملائمة لمثل هذه النشاطات وبالذات عند محاكمة احد رؤوس المافيا (كابوني) في عام 1931، وقد جاءت تسمية غسل الأموال مترادفة مع ذات التسمية المستخدمة في أجهزة غسل الملابس والثياب وتنظيفها. وظهر مصطلح آخر ذات نفس الدلالة لغسيل الأموال والمتمثل بتبييض الأموال، وكلا المصطلحين يشيران إلى عدم مشروعية مصدر الأموال والمحاولة لتحويلها من أموال غير مشروعة إلى أموال مشروعة وبطرق غير أصولية وقد اهتمت جهات عديدة محلية ودولية بهذه الظاهرة وتناولتها بالدراسة والتحليل فقد عرفت اتفاقية الأمم المتحدة عام 1988 (اتفاقية فينا) ظاهرة غسل الأموال "بأنها العملية التي يلجا إليها من يعمل في تجارة المخدرات لإخفاء المصدر الحقيقي للدخل والقيام بإعمال تمويه لجعل هذا الدخل مشروعاً" (Troaca Victor , 2009 :233) كذلك تناول القانون الأمريكي هذا المفهوم عام 1996 وعرفه "بأنه كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة من النشاطات غير المشروعة". وتناول الإعلان الخاص بمبادئ القطاع المصرفي عام 1998 غسل الأموال وعرفه على أنه جميع العمليات المصرفية التي تهدف إلى إخفاء المصدر غير المشروع للأموال .

أنواع نشاطات غسل الأموال

- تشمل ظاهرة غسل الأموال مجموعة واسعة من الأنشطة غير المشروعة يمكن تصنيفها كالآتي:
- أولاً : الأنشطة الداخلية (الشيخ، 2003 : 115)**
- وتشمل الأنشطة غير المشروعة التي تتم داخل الحدود الإقليمية للبلد ومن أنواعها:
- 1 - أنشطة السوق السوداء، مثل المضاربة بالعملات الأجنبية، الاتجار بالسلع والبضائع ذات العرض المحدود والطلب الواسع عليها .
 - 2 - أنشطة الرشوة والفساد الإداري والمالي والسياسي.
 - 3 - أنشطة التهرب الضريبي من خلال تقديم الحسابات الوهمية أو إظهارها بالسجلات بأقل من حقيقتها.
 - 4 - السرقة والاختلاس من الأموال العامة والخاصة .
 - 5 - أنشطة تزيف العملة والمعادن الثمينة كالذهب والفضة .
- ثانياً: الأنشطة الخارجية (مصدر سابق، 2003 : 117)**
- وتشمل الأنشطة غير المشروعة التي تتم خارج الحدود الإقليمية ومن أنواعها :
- 1 - أنشطة تجارة المخدرات والرقيق الأبيض والأسلحة .
 - 2 - الأنشطة المتعلقة بخيانة الأمن القومي مثل الأنشطة الجاسوسية .
 - 3 - الأنشطة المتعلقة بالتخريب الاقتصادي الواسع النطاق مثل التهريب عبر الحدود للثروات والموارد الاقتصادية الهامة .
 - 4 - أنشطة التجارة الإلكترونية وعمليات التحويل الإلكتروني عبر الحدود الدولية .

خصائص ظاهرة غسل الأموال

- لظاهرة غسل الأموال بأنشطتها المختلفة الداخلية والخارجية مجموعة من الخصائص الآتية:
- 1 - عالمية هذه الظاهرة، ويرى الباحث أن ذلك يعود لسببين هما:
 - أ - انتشار هذه الظاهرة في معظم بقاع العالم فقد تكون في تجارة المخدرات كما في أفغانستان أو في تجارة الرق كما في أوكرانيا .
 - ب - انتشار تكنولوجيا الاتصالات وما رافقها من تحويل الأموال إلكترونياً من بلد إلى آخر عبر المؤسسات المالية المختلفة سواء لغرض تسديد صفقات المشتريات أو لغرض الإيداع في المصارف الأجنبية أو لأي سبب آخر .



- 2 - ضخامة حجم الأموال التي يتم غسلها، وإن خطورة هذه الظاهرة على المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها تنبع من ضخامة كتلة الأموال ولولا هذا الحجم الهائل لهذه الأموال وتأثيراتها الضارة فإنها لم تصل إلى الأهمية التي وصلت إليها الآن بحيث الكثير من الدول والمنظمات العالمية وضعت برامج عمل واستراتيجيات لمواجهة هذه الظاهرة. (الحمادي، 2005: 9)
- 3 - اتصافها بالتنظيم والتنسيق الجيد، فعادة تتضافر جهود عدة مجموعات أو أشخاص (غاسلي الأموال) ويتم اختيار الوسائل والأماكن المناسبة لهم وبنفس الوقت يستخدمون أساليب متعددة ومداخلة لتمويه مصدر الأموال وذلك بهدف إفشال جهود متابعتها وكشفها وقد ساعدت تكنولوجيا الاتصالات هولاء في إيجاد طرق إضافية لغسل الأموال بالإضافة إلى الطرق التقليدية. (مصدر سابق، 2005 : 9)

مراحل غسل الأموال

كما أسلفنا فإن ظاهرة غسل الأموال تمتاز بالتنظيم الجيد وتمارس في اغلب الأحيان من أشخاص محترفين ويمتلكون المهارة الكافية لإخفاء مسار جريمتهم ومع ذلك وبغض النظر عن الوسائل التي يستخدمونها فإن مراحل غسل الأموال أو تبييضها يمكن تحديدها بالمراحل الثلاثة الآتية :

(Hm. Treasury , 2004 :11)

Placement	1 - مرحلة توظيف الأموال
Layering	2 - مرحلة التغطية
Integration	3 - مرحلة الدمج

مرحلة توظيف الأموال

تعد الحلقة الأولى من سلسلة تتكون من ثلاثة حلقات حيث في هذه الحلقة يحصل غاسلو الأموال على الإرباح النقدية الكبيرة وتتكون لديهم كتلة نقدية كبيرة قد تجلب الانتباه إليهم خصوصا وإن التعاملات التجارية عادة ما تكون بوسائل غير نقدية كالشيكات وبطاقات الائتمان وغيرها، لذلك يحاول غاسلو الأموال التخلص من الإرباح النقدية وذلك بتوظيفها في شراء شيكات المسافرين أو إيداع مبالغ كبيرة على شكل دفعات صغيرة في أكثر من حساب داخل المصرف الواحد وبنفس الوقت في عدة مصارف، ومن الممكن أيضا توظيف هذه الأموال في شركات الخدمات المالية والشركات العقارية أو شراء المقتنيات غالية الثمن وغيرها .

مرحلة التغطية: Layering

في هذه الحلقة يحاول غاسلو الأموال طمس المبالغ النقدية غير المشروعة عن طريق سلسلة من العمليات للتخلص من الآثار التي يمكن تتبعها من قبل التدقيق الداخلي، وذلك من خلال تحويل الأموال إلى:

(USAID , 2004 :8)

- 1 - مؤسسات مالية خارجية ذات قوانين صارمة تضمن سرية الأعمال المصرفية .
- 2 - شراء الأسهم والسندات لحاملها .
- 3 - إيداع المبالغ النقدية في حسابات لدى المصارف بأسماء وهمية .

مرحلة الاندماج: Integration

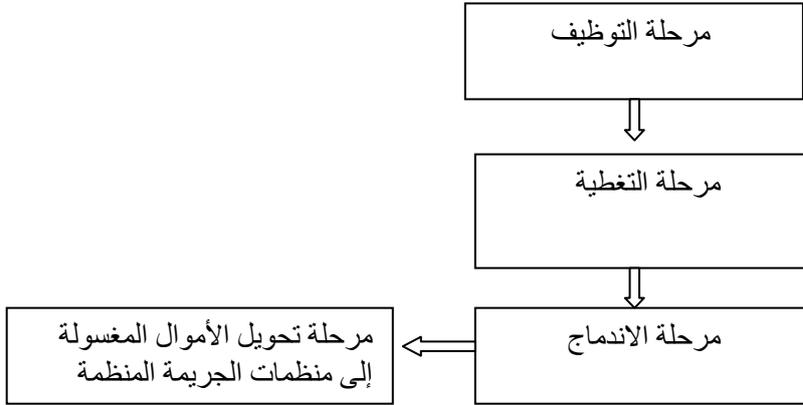
وتعد مرحلة الاندماج الحلقة الأخيرة لعملية غسل الأموال غير المشروعة ومحاولة إظهارها على أنها أموال ناتجة عن أرباح الأعمال التجارية المشروعة ، ويتم فيها دمج الأموال غير المشروعة بالنظام المالي من دون علم أو اكتشاف السلطات القانونية .

وبعد هذه المرحلة يكون من الصعوبة بمكان تمييز الأموال المشروعة من غير المشروعة ويتم توظيفها في الأسواق المالية لغرض المضاربة أو نقلها بطريقة مشروعة إلى منظمات الجريمة المنظمة .



الشكل (1) يوضح مراحل غسل الأموال

شكل (1)
يبين مراحل غسل الأموال



الشكل من إعداد الباحث

أساليب غسل الأموال بالمصارف

تسعى عصابات الجريمة المنظمة إلى إزالة الآثار الجرمية لعمليات غسل الأموال المختلفة من خلال مجموعة من الأساليب (الفاعوري، قشطينان، 2002 : 35) هي كالآتي: -

أ - الأساليب التقليدية لغسيل الأموال
ب - الأساليب الالكترونية في غسل الأموال

أ - الأساليب التقليدية لغسيل الأموال

يمكن إجمال بعض من هذه الأساليب والطرق بما يأتي:
أولاً: إيداع الأموال غير المشروعة في الحسابات الجارية للمصارف ثم بعد ذلك سحبها وتحويلها إلى جهة مصرفية أو غير مصرفية أخرى وسواء كانت محلية أو عالمية عبر الوسائل التقليدية المتعارف عليها في عمل المصارف .

ثانياً: استغلال غاسلو الأموال مبدأ سرية المعاملات المصرفية ورغبة الكثير من البلدان في جذب رؤوس الأموال لغرض الاستثمار، الأمر الذي يسهل على هؤلاء فتح الحسابات المصرفية أو التحويل من خلال المصارف المحلية إلى مصارف خارجية أو تسديد الالتزامات لطرف ثالث وذلك بهدف إخفاء عدم مشروعية هذه الأموال .

ثالثاً: تأسيس الشركات الوهمية، وبموجبة تأسيس الشركات بشكل أصولي وحسب قوانين البلد المعني إلا إن طبيعة نشاطها لا يتوافق مع الهدف الأساسي من تأسيسها، ويستطيع غاسلو الأموال من تدوير هذه الأموال في عمليات الاستيراد والتحويل الخارجي لتسديد الصفقات والعقود الاستيرادية، مستغلين بذلك ضعف إجراءات القانون التجاري ومن ثم تحول الأموال من غير مشروعة إلى مشروعة.

رابعاً: شراء الأصول الثابتة والمتداولة، إذ يقوم غاسلو الأموال بشراء الأصول الثابتة من مبانٍ وسيارات وطاقرات ومعادن ثمينة ومشاعات صناعية وأسماء تجارية معروفة بالإضافة إلى شراء الأصول المتداولة من سندات وأسهم وشيكات مصرفية وغيرها، ثم يتم بيع هذه الأصول والتصرف بمبالغها وتحويلها من جهة إلى أخرى بهدف إخفاء مصدرها .



ب - الأساليب الالكترونية في غسل الأموال

يرى الباحث أن التطور التكنولوجي في التعاملات المصرفية قد سهلت من النشاط التجاري وعمليات تحويل المبالغ وإجراء عمليات البيع والشراء عن بعد والإيفاء بالالتزامات المالية، وبنفس الوقت فقد جاءت هذه التطورات متوافقة مع العولمة والتجارة الحرة، واستغل غاسلو الأموال هذه التطورات والمرونة في الحركة التي تولدها تكنولوجيا الاتصالات لهذا الغرض، وفيما يأتي بعض من الأساليب الالكترونية التي استخدمها غاسلو الأموال: -

أولاً: أجهزة الصراف الآلي AUTOMATED TELLER MACHINES

عادة في عمليات الإيداع والسحب التقليدية في المصارف يتطلب مليء عدة نماذج تتضمن جملة من المعلومات الأمر الذي يسلب الضوء على عمليات غسل الأموال أو توهي للسلطات المصرفية شيء ما. إما أجهزة الصراف الآلي فإنها تستخدم في عمليات الإيداع والسحب في الحسابات المصرفية دون المرور بسلسلة الإجراءات المصرفية المتعارف عليها عند فتح الحسابات المصرفية، وقد وجد إن غاسلي الأموال يستخدمون الصراف الآلي في عمليات الإيداع والسحب لأكثر من مرة تجاوزا للقيود التي وضعتها المصارف على الأعمال المشبوهة (الحمداي، 2005 : 11-12) .

ثانياً : الخدمات المصرفية الالكترونية: Electronic Banking Serves

يرى الباحث أن الخدمات المصرفية لعمليات التحويل الالكتروني للأموال وتسديد الالتزامات المالية في نمو وتوسع مستمرين رغم المخاطر المرافقة لها والمتعلقة بمتطلبات وإمكانية الوصول إلى هذه الحسابات بشكل غير مشروع من قبل الأطراف غير المخولة بالإضافة إلى إن هذه العمليات غير مرئية المسار ويصعب تتبعها في حالات التلاعب والتزوير، وقد وجد إن غاسلي الأموال يستخدمون هذه الخدمات في مرحلتي التغطية والاندماج من دورة غسل الأموال.

ثالثاً : مصارف الانترنت Internet Bank

إن ظهور التجارة الالكترونية كأحد ثمرات شبكة الاتصالات الدولية (الانترنت) قد سهل من عمليات الشراء والبيع عبر هذه الشبكة دون رؤية المشتري أو البائع أو البضاعة بشكل حي وإنما من خلال الصور وأحياناً النماذج عن البضائع ، وإن استخدام هذه الوسيلة قد يطمس بعض معالم الصفقات التجارية وكذلك هوية البائع والمشتري بالرغم من المتطلبات التي تفرضها المصارف عند عمليات التحويل من خلالها .

رابعاً: النقود الالكترونية Electronic Money

وتعني النقود الالكترونية، إمكانية تحويل أي مبلغ من خلالها وبفترة قصيرة جداً ودون الحاجة إلى وسيط مالي كالمصارف (فاعوري وقشطينشان، 2002 : 65) وتعد من أكثر الوسائل إغراء لغاسلي الأموال.

ومن خصائص هذه الوسيلة ما يأتي :

- 1 - سهولة وسرية وسرعة التعامل بها .
- 2 - الاستغناء عن حمل المبالغ النقدية .
- 3 - ذات درجة عالية من الحماية تجاه عمليات السرقة .
- 4 - مسار عملياتها غير مرني الأمر الذي يجعل من الصعوبة تعقبها ولا توجد آثار ورقية تدل على حصول عمليات التحويل .

خامساً: البطاقة الذكية Smart Card

تعد البطاقة الذكية احد وسائل الدفع الالكتروني المنتشرة بشكل واسع في العالم وتستخدم بدلا عن النقود الورقية، وهذه البطاقة تشبه في شكلها الخارجي بطاقة الائتمان التقليدية، ويمكن إجراء عمليات التسديد بسهولة وأمان وسرية عالية بعد إن يكون لهؤلاء أرصدة لدى المصارف التي أصدرت هذه البطاقة الذكية .

ولغرض رفع درجة الأمان والسرية في استخدام هذه البطاقة فإنها تحتوي على شريحة تشبه شريحة الهاتف النقال وتخزن هذه الشريحة المعلومات الشخصية والمالية عن صاحب البطاقة الذكية ولأيتم معرفة هذه المعلومات إلا من خلال كلمة سر مثبتة لدى صاحب البطاقة ومخزونه على هذه الشريحة ، ويستطيع صاحب البطاقة الذكية من تسديد التزاماته من دون الحاجة للاتصال بالحساب المصرفي لهذا الشخص .

ولا تحتوي هذه البطاقة في إصدارها المتطور أي معلومات ظاهرة عن صاحب البطاقة وتاريخ انتهاءها وإن المعلومات المثبتة على الشريحة في هذه البطاقة يصعب الوصول إليها إذ أنها مشفرة بطريقة عالية التقنية مما يوفر لها الحماية والسرية المناسبين وبذلك فإن عمليات التزوير والاحتيال وغسل الأموال سوف تحد بشكل كبير جدا .

ورغم إن الأجيال القديمة من البطاقة الذكية استخدمت من قبل غاسلي الأموال عن طريق زيادة الأموال المشحونة عليها وقبولها من الطرف المستفيد مباشرة دون الاتصال بالمصرف المصدر لها لمعرفة الرصيد الحقيقي وكذلك استخدامها لتهرب الأموال إلى أكثر من دولة بدلا من النقود الورقية (الحمداي، 2005 : 12) .. فإن الجيل الجديد منها سوف يسد بشكل كبير هذه الثغرات ويتجنبها .



المبحث الثالث / أثار ظاهرة غسل الأموال

إن لظاهرة غسل الأموال أثاراً مضرّة على مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأخلاقية لأي بلد تغزوه هذه الظاهرة ويصبح فريسة لغاسلوا الأموال، ويمكن تحديد الآثار السلبية لهذه الظاهرة الخطيرة بثلاثة جوانب وهي كالآتي:

- أولاً: الآثار الاقتصادية
- ثانياً: الآثار الاجتماعية
- ثالثاً: الآثار الإدارية والسياسية

أولاً- الآثار الاقتصادية

إن ظاهرة غسل الأموال سوف تترك آثاراً سلبية على الجانب الاقتصادي للبلد وخصوصاً وان نشاطات غسل الأموال تشكل حوالي 2% إلى 5% من ناتج الاقتصاد العالمي، وقد قدر صندوق النقد الدولي بان حجم الأموال المغسولة يتراوح بين 600 إلى 1500 مليار دولار وهذا الحجم من الأموال سوف يترك آثاراً سلبية على الاقتصاد المحلي والعالمي (خلف، 2008 : 4) وفي أدناه بعض من أثار ظاهرة غسل الأموال.

1 - التضخم Inflation

ويأتي التضخم من دخول كتلة نقدية كبيرة على اقتصاد دولة معينة الذي سوف يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي من عملة تلك الدولة وخصوصاً عندما لا يستطيع اقتصادها من استيعاب هذا الحجم من النقود وهذا يعني انخفاض في قيمة العملة المحلية ويؤدي إلى ارتفاع الأسعار مما يؤثر بشكل مباشر على الحياة الاقتصادية لعموم المجتمع وبالذات ذوي الدخل المحدود . وبالمقابل فعند غسل الأموال وتصبح مشروعة ويتم سحبها وتحويلها إلى موطنها أو إلى عصابات الجريمة فآفة تؤدي إلى الانكماش الاقتصادي ومن ثم الكساد، إذ يزداد المعروض السلعي وبالمقابل يقل الطلب على السلع والخدمات وهذا الأمر سوف يربك خطط التنمية ويؤثر على أسعار الصرف وعلى الميزان التجاري للدولة بل وعلى مجمل النشاطات الصناعية وحركة التصدير والاستيراد وقد يلجأ غاسلو الأموال إلى المضاربة بالعقارات والمعادن الثمينة مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها السوقية وهذا يؤثر على الغالبية الساحقة من أبناء البلد (الصالح، 2007 : 4) .

2 - الدخل القومي National income

إن ظاهرة غسل الأموال تؤثر سلباً على الدخل القومي من خلال دعم جرائم المخدرات والفساد الإداري والمالي، بالإضافة إلى أثارها الانكماشية التي سوف تضعف الدخل القومي وتؤدي إلى تراجعها مما يضعف قوة العملة المحلية وبنفس الوقت يصعب من الحياة الاقتصادية، ويؤدي إلى زيادة العجز في ميزان المدفوعات وتشويه نمط الاستهلاك والإنفاق وعمليات الادخار والاستثمار في عموم الاقتصاد القومي بالإضافة إلى انخفاض الإنتاجية.

3 - زيادة الضرائب Tax increases

إن سحب الأموال المغسولة إلى الخارج قد يؤدي إلى زيادة في معدلات الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لمواجهة النقص في الموارد المتاحة للدولة لمقابلة التزاماتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2003 : 4) كذلك فإن زيادة الضرائب يؤدي إلى زيادة الأعباء على أصحاب الدخل المحدودة في المجتمع .



4 - نشاطات المصارف Activity Banks

إن عمليات غسل الأموال تهدد سمعة المؤسسات المالية بشكل عام والمصارف بشكل خاص ويؤدي إلى أزمة ثقة تنعكس على التعاملات المالية، وأيضاً قد تؤدي عمليات غسل الأموال إلى إفلاس المصارف وتشكل خطراً مباشراً على سوق الأوراق المالية وخصوصاً تلك الأسواق التي تتعامل بالمشترقات المالية (السقا، 1999: 22) وإن انهيار المصارف المتورطة في عمليات غسل الأموال كما حدث لمصرف الاعتماد والتجارة الدولي في فلوريدا بالولايات المتحدة الأمريكية حيث تجارة المخدرات، إما انهيار أسواق الأوراق المالية فيأتي من بيع الأسهم والسندات بشكل مفاجئ مما يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعارها ومن ثم انهيارها بشكل مأساوي (الصالح، 2007: 25) وفي دراسة أجريت عام 1998 في استراليا بعنوان " Australian Transaction Reports and Analysis Estimate of the Extent of money laundering in and throughout Australia " بمقدار خمسة مليارات دولار يؤدي إلى خسارة في الناتج القومي يتراوح بين 5.63 إلى 11.26 مليار دولار وفقدان في الدخل يتراوح بين 3.5 إلى 6.09 مليار دولار وفقدان في الوظائف يتراوح بين 125000 إلى 250000 وظيفة بسبب تغير أنماط الإنفاق . (السقا، 1999: 24) .

5 - المخاطر على الخصخصة The risks to privatization

وتأتي هذه المخاطر من قدرة غاسلو الأموال على شراء المؤسسات والمعامل الحكومية بأسعار عالية مقارنة بأسعارها الحقيقية مما يؤثر بشكل مباشر على برامج الخصخصة والأهداف المتوقعة منها ومن ثم إضعاف الاقتصاد الوطني (USAID , 2004 :16) .

ثانياً- الآثار الاجتماعية Social effects

تشكل الآثار الاجتماعية الجانب الثاني من الآثار السلبية لظاهرة غسل الأموال وتمثل تهديداً مباشراً لبنية المجتمع وتماسكه، ويمكن تحديد الآثار الاجتماعية بما يأتي:

- 1 - زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء أو محدودي الدخل في المجتمع مما يؤثر على الاستقرار الاجتماعي وحدث خلل في توزيع الدخل القومي مع احتمال حدوث أعمال عنف .
- 2 - إن التباين الواضح بين طبقات المجتمع يؤدي إلى آثار اجتماعية كثيرة تؤثر على القيم الاجتماعية كقيم العمل والإنتاج والانتماء الوطني وانتشار العنف والإرهاب، فضعف الكفاءة في تخصيص الموارد وعدم تساوي توزيع الخدمات الاجتماعية وتدني الرفاهية الاجتماعية والاتجاه بالأموال نحو المشاريع المنخفضة الجدوى مما يؤدي إلى الضجر ويزيد من الرفض الشعبي وقد يحصل العنف كرد فعل من أجل الإصلاح والتنمية. (الميثاق، 2008 : 4-5) .
- 3 - نتيجة للاختلال في القيم الاجتماعية التي تسببه هذه الظاهرة فإن ذلك يؤدي إلى ضعف الإحساس بالمسؤولية تجاه القيم والمعايير ويضعف من التماسك الاجتماعي، وقد أظهرت الإحصائيات بأن حالات الانتحار تنتشر بين المدمنين على المخدرات وإن حوالي 66% من حوادث السير في أمريكا ناتجة من تعاطي المخدرات. وليس هذا فقط بل إن ظهور الفقر والغش والسرقة والفساد والتزوير تعد نتيجة لعدم توزيع الدخل القومي بشكل صحيح .
- 4 - الانحراف الأخلاقي والتحلل الأسري. إن تنامي الاتجار بالجنس البشري ونمو الهجرة الداخلية والخارجية لرب الأسرة والفقر الاقتصادي يضعف من التماسك الأسري ويؤدي إلى الانحراف والبيعاء ويضعف المنظومة الأخلاقية في المجتمع ويؤدي إلى ظهور الجرائم المنظمة والعصابات وحالات الاختطاف والرشوة وغيرها .



ثالثاً : الآثار الإدارية والسياسية The administrative and political

مما لا شك فيه إن ظاهرة غسيل الأموال تضعف من القيم الأخلاقية والاجتماعية وتؤثر سلباً على الالتزام الديني وتضعف من تطبيق القوانين والالتزام بالتعليمات وتشجيع مفاهيم الفردية والاستئثار ويتدنّى البناء القانوني والمؤسساتي للدولة ويضعف منظومة الرقابة الاجتماعية والأخلاقية، مما يزيد من المحسوبية والرشوة ويهدر المال العام وتراجع خطط التنمية وتضعف سلطة القانون وتخفض الكفاءة في الوظائف العامة وينحدر المجتمع نحو ممارسات تضعف الشفافية والمصداقية وتزيد حالات التلاعب والغش والتزوير وتضخيم كلفة المشاريع.

بل يمكن القول إن أسوء الآثار المتأتية من ظاهرة غسيل الأموال تتمثل بالفساد الإداري والسياسي وضعف المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية في البلد الأمر الذي يفتح المجال للأنشطة الإجرامية .

المبحث الرابع

أهميته التدقيق الداخلي في مكافحة غسيل الأموال¹

مفهوم التدقيق الداخلي

التدقيق الداخلي هو نشاط تقويمي مستقل داخل الوحدة الاقتصادية يعمل باستمرار ويهدف إلى زيادة قيمة الوحدة الاقتصادية وتحسين نشاطاتها ويسعى إلى تحقيق أهدافها من خلال استخدام مواردها بشكل أفضل. (الصبان، 1996: 45)

أهداف التدقيق الداخلي

يعد التدقيق الداخلي أحد الأدوات المهمة للرقابة الداخلية التي تعتمد عليها الوحدة الاقتصادية وقد برزت الحاجة إلى جهاز حماية داخلي يحقق قدراً من الاطمئنان للمستثمرين والدائنين والأطراف الأخرى خصوصاً وأنهم قد لا يكونوا ضمن مجلس إدارة الوحدة الاقتصادية، بالإضافة إلى المخاطر المرتفعة التي تحيط بالنشاطات المالية للوحدة الاقتصادية وليس هذا فحسب فإن التدقيق الداخلي يحافظ على سلامة السجلات والبيانات المحاسبية وموجودات الوحدة الاقتصادية سواء كانت هذه المعلومات مؤتمتة أو يدوية، وأصبح رديفاً مهماً للتدقيق الخارجي يساعده في كشف الأخطاء والاحتيال ويخفض من تكاليفه ويعمل على مدار السنة، وبشكل عام يمكن تحديد أهداف التدقيق الداخلي بما يأتي : (محمد، 1997: 111)

- 1 - حماية موجودات الوحدة الاقتصادية بما في ذلك معلوماتها من سوء الاستخدام والتلاعب .
- 2 - تقويم الأداء للأنشطة المتعددة للوحدة الاقتصادية وبيان فيما إذا كانت كفوءة أم لا وتقديم تقارير إلى إدارة الوحدة الاقتصادية .

معايير التدقيق الداخلي

نتيجة لأهمية التدقيق الداخلي، فقد أصدر معهد المدققين الداخليين في الولايات المتحدة الأمريكية خمسة معايير عامة للتدقيق الداخلي عام 1993 تمثل أطراً ومنهجاً للعمل وكما يأتي :

- 1- معيار الاستقلالية . يجب أن يكون المدقق مستقلاً عن الأنشطة التي يدققها .
- 2 - معيار المهارة المهنية . ينبغي على التدقيق الداخلي أن ينجز أعماله بمهارة وعناية مهنية كافية .
- 3 - معيار نطاق العمل ويشمل امتحان وتقويم نظام الرقابة الداخلية وتحديد درجة قوته أو ضعفه .
- 4 - معيار أداء عمل التدقيق . وهذا يعني أن المدقق الداخلي سوف يقوم بتخطيط عملية التدقيق واختبار المعلومات وتقويمها وتقديم تقارير عن نتائج عمله . (جمعه، 2000 : 365)

مستلزمات نجاح التدقيق الداخلي

¹ قام البنك المركزي العراقي بإصدار كتيب باسم (مقدمة لمكافحة غسيل الأموال يتكون من 40 صفحة) عام 2004 وهو بمثابة توجيهات إلى المصارف العراقية الحكومية والخاصة وقد تضمن هذا الكتيب معلومات مركزة عن غسيل الأموال وكيفية تجنبها ومخاطرها المحتملة على المصارف بالإضافة إلى المعايير الواجبة الأتباع وما لاحظته الباحثة أثناء زيارته المتعددة إلى هذه المصارف عينة الحث أنها ملتزمة بتوجيهات البنك المركزي ولا تجرأ على مخالفتها بأي شكل من الأشكال وبالذات في موضوع غسيل الأموال .



- لكي يقوم التدقيق الداخلي بمهامه الأساسية على ضوء معايير التدقيق الداخلي فلا بد من توفر المستلزمات الآتية : (أبو صقر، 1982: 72)
- 1 - الكفاية العددية والكفاءة المهنية لموظفي التدقيق الداخلي .
 - 2 - الشمولية في ممارسة المهام الموكلة آلية وان لا يقتصر عمله على تدقيق العينات .
 - 3 - الحيادية في عمل المدقق الداخلي وان لا ينحاز إلى الإدارة عند ممارسة عمله .
 - 4 - ارتباطه بأعلى مستوى أداري في الوحدة الاقتصادية لكي يتمتع بالاستقلالية المطلوبة لعملة.

إجراءات التدقيق الداخلي في مكافحة غسل الأموال:²

- للتدقيق الداخلي في المؤسسات المالية ومنها المصارف أهمية كبيرة وتأتي هذه الأهمية من مجموعة الإجراءات التي يتخذها المصرف في عمله والتي يمكن تحديد أبرزها بما يأتي :
- 1 - تدقيق كافة حسابات الزبائن أول بأول والحكم فيما إذا كانت هناك حسابات مفتوحة بأسماء وهمية أو مستعارة قد يشك في كونها أنشطة مشبوه .
 - 2 - بناء قاعدة معلومات عن الأفراد والشركات التي ترغب بالتعامل مع المصرف وتفتح حسابات من دون إن يكون ذلك على حساب سرعة إنجاز العمل .
 - 3 - تحديد الآليات التي من شأنها أن تعطي مؤشرات أولية عن الحالات المحتملة لغسيل الأموال كان يتم مراقبة الإيداعات النقدية الكبيرة التي تتم باستمرار أو مراقبة الإيداعات الأصغرية التي يتم تكرارها على عدة مرات ولحساب أشخاص معينين .
 - 4 - التأكيد على فتح الحسابات بأسماء حقيقية للأفراد أو الشركات وان لا تكون أسماء وهمية .
 - 5 - في حالة دخول المستثمرين لأموال غير معروفة فعلى المصرف أن يحصل على المعلومات الضرورية عن هؤلاء المستثمرين وتوضيح لمصادر هذه الأموال. (حسون، 2001: 133)

معايير مكافحة غسل الأموال في المصارف العراقية

- بعد انتشار ظاهرة غسل الأموال وإدراك أثارها الضارة فقد أصدر البنك المركزي العراقي في عام 2004 مجموعة من التعليمات والمعايير الواجبة الإتباع إلى المصارف الحكومية والخاصة ويمكن تحديد أهمها بما يأتي : (USAID , 2004 :30-35)
- 1 - التحقق من هوية المتعاملين وجمع المعلومات عنهم التي تتيح للمصرف معرفة زبائنه معرفة جيدة .
 - 2 - مراقبة حسابات الشركات وبالذات المعاملات ذات المبالغ الكبيرة .
 - 3 - إن كان العمل يدويا فهذا يتطلب مسك سجلات بمختلف المعاملات مما يسهل على المدققين تتبع مسار المعاملات .
 - 4 - رفع تقارير عن العمليات المشبوهة إلى البنك المركزي العراقي .
 - 5 - التعاون التام بين الأقسام والسلطات التي تتعقب عمليات غسل الأموال .
 - 6 - رفض إجراء المعاملات المصرفية المشكوك في أمرها لغير الزبائن الذين لديهم حسابات لدى المصارف .

² أن المصارف عينة البحث (مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاقتصاد) هي مصارف خاصة وتعد حديثة العهد مقارنة بمصرفي الرافدين والرشد لذلك تم اختيارها لاعتقاد الباحث أن من المحتمل أن ينفذ من خلالها غاسلو الأموال لأسباب تنظيمية بالإضافة إلى ضعف الإشراف والمتابعة الحكومية عليها. كذلك لم يجد الباحث في وثائق هذه المصارف ما يشير إلى وجود حالات لغسيل الأموال وان قسم غسل الأموال متمركز في الإدارة العامة لهذه المصارف ويقدم النصح والمشورة والإشراف على فروع المصرف المتعددة.



- 7- مسك سجلات عن المعاملات المصرفية المختلفة لتسهيل عمل الجهات الرقابية والتدقيقية الخارجية في تتبع المعاملات التي تم انجازها .
- 8 - التأكيد على التعاون التام بين الأقسام ذات العلاقة في المصرف وتدريبهم بما يحقق رفع كفاءتهم المهنية بالإضافة إلى ذلك فهناك مجموعة معايير تتعلق بمعرفة الزبون سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا وهي كالآتي:

أولا : معايير تتعلق بالإفراد (سياسة اعرف زبونك)

- 1 - على مسئول مكافحة غسيل الأموال التأكد من هوية الزبون عند فتح الحسابات التي يطلب فتحها .
- 2 - الحصول على عنوان الزبون بالكامل وتثبيت رقم الهاتف واخذ المعلومات من هوية الزبون.
- 3 - تثبيت مهنة الزبون واسم رب العمل أو الشركة التي يعمل فيها الزبون .
- 4 - تحديد الدخل السنوي للزبون .
- 5 - توقيع الزبون على مستند اعرف عميلك الذي يحتوي على معلومات تفصيلية عنه .

ثانيا- معايير تتعلق بالشركات

- 1 - على مدير الشركة تقديم المستندات الآتية عند فتح الحسابات وهي
 - أ - النظام الأساسي للشركة
 - ب - عقد الشركة
 - ج - السجل التجاري
 - د - محاضر الجمعية العمومية
- 2 - يقوم مسئول مكافحة غسيل الأموال بالتأكد من صحة المستندات ثم أخذ نسخ منها .
- 3 - ذكر اسم الشركة ونوعها ومكان وتاريخ تسجيلها .
- 4 - ذكر جنسية الشركة
- 5 - ذكر فروع الشركة إن وجدت .
- 6 - ذكر أسماء المديرين المفوضين المحددة أسمائهم في محاضر اجتماعات الشركة
- 7 - على الشركة تزويد المصرف بأسماء المصارف الأخرى التي تتعامل معها .
- 8 - يتم ملئ استمارة اعرف عميلك من قبل المدير المفوض أو من هو مخول بشكل رسمي.



المبحث الخامس

دراسة العلاقة بين متغير التدقيق الداخلي ومتغير غسل الأموال في عينة البحث

تم دراسة عينة تتكون من ثلاثة مصارف أهلية تضم مصرف الخليج ومصرف الشرق الأوسط ومصرف الاقتصاد تشكل مجموعها عينة البحث وقد تم توزيع استمارات الاستبانة على خمسة وثلاثون من العاملين في هذه المصارف وبطريقة عشوائية والجدول (1) يوصف عينة البحث .

جدول (1)

يبين عينة البحث حسب التحصيل الدراسي وسنوات الخبرة

الاختصاص	أقل من 5 سنة	5 - 9	10 - 14	15 فأكثر	المجموع
الشهادة					
البكالوريوس	9	11	4	3	27
إعدادية	1	3	1		5
دبلوم فني	1		1	1	3
المجموع	11	14	6	4	35

أما جدول (2) يبين اختصاصات عينة البحث

جدول (2)

يبين مصارف عينة البحث واختصاصات أفراد العينة

التحصيل العلمي	إدارة الأعمال	محاسبة	علوم حاسبات	اقتصاد	أخرى	المجموع
مصرف الخليج	4	1	2	-	3	10
مصرف الشرق الأوسط	2	5	2	1	3	13
مصرف الاقتصاد	1	5	1	2	3	12
المجموع	7	11	5	3	9	35



أولاً- اختبارات الصدق والثبات Reliability and Validity

أجريت على استمارة الاستبانة الاختبارات التي من شأنها التحقق من صدقها وثباتها وكالاتي :

1 - اختبار صدق المحتوى

لغرض التحقق من مدى صدق الاستبانة في قياس اثر التدقيق الداخلي كمتغير مستقل في الحد من الآثار السلبية لظاهرة غسيل الأموال كمتغير تابع من خلال مجموعة الأسئلة والبالغة (14) سؤالا، كذلك فإن هذا الاختبار يبين مدى صدق أسئلة الاستبانة في تحقيق هدف البحث، وهناك عدة طرق لقياس صدق الاستبانة أهمها وأكثرها شيوعا ودقة طريقة المقارنة الطرفية (The Comparison of Extreme Groups) وتتخلص هذه الطريقة بترتيب نتائج الاستبانة ترتيبا تصاعديا ثم تقسيمها إلى مجموعتين ويتم اختيار 27% من أعلى الدرجات كمجموعة أولى و 27% من أوطأ الدرجات كمجموعة ثانية ويتم احتساب اختبار (t) وذلك بالمقارنة بين متوسطي المجموعتين حسب الصيغة الآتية:

$$R = 2 \left(1 - \left(\frac{S1^2 + S2^2}{S^2} \right) \right) \quad (1) \text{ تم استخراج معامل الثبات وفق الصيغة التالية}$$

حيث إن : S1 يمثل الانحراف المعياري للأسئلة الفردية
S2 يمثل الانحراف المعياري للأسئلة الزوجية
S يمثل الانحراف المعياري لجميع الأسئلة
R يمثل معامل الثبات

ثم نقارن بين (t) المحسوبة مع الجدولة بمستوى معنوية 5% ودرجة حرية (10) ، وبعد تطبيق الصيغة أعلاه على بيانات الاستبانة وجد بان القيمة المحسوبة للاختبار (6.650) في حين إن القيمة الجدولية (1.860) وهذا يؤكد صدق الاستبانة .

2 - اختبار ثبات الاستبانة

يستخدم هذا الاختبار لبيان مدى إمكانية الاعتماد على الاستبانة في إعطاء نفس النتائج عند تطبيق هذا الاختبار على عينة البحث بعد فتره من الزمن ، وتوجد عدة طرق إحصائية وتعتمد جميعا على فكرة معامل الارتباط ومن أهم الصيغ وأكثرها شيوعا ، صيغة جتمان (Guttman L. A) وحسب الصيغة الآتية :

(1) تم استخراج مدى صدق الاستبانة وفق الخطوات الآتية :-

- 1- ترتيب إجابات العينة تصاعدياً
- 2- تقسيم العينة إلى مجموعتين
- 3- تختار 27% من أعلى الإجابات من المجموعة الأولى و 27% من أوطأ الإجابات للمجموعة الثانية
- 4- نستخرج الوسط الحسابي والانحراف المعياري لكلا المجموعتين .
- 5- نستخرج t وذلك بالمقارنة بين متوسطي المجموعتين وفق الصيغة التالية : -

$$t = \frac{\bar{x}1 - \bar{x}2}{\sqrt{\frac{s1^2}{n} + \frac{s2^2}{n}}}$$



6- نقارن بين t المحسوبة مع الجدولة بمستوى معنوية 5 % ودرجة حرية (10) .

وبعد تطبيق هذه الصيغة على استبانته البحث فإن قيمة معامل الثبات (0.629) وهذا يدل على ثبات مقياس الاستبانة .

ثانيا- اختبار مدى اختلاف آراء عينة البحث عند الإجابة على أسئلة الاستبانة
الجدول (3) يوضح درجة الاختلاف في آراء عينة البحث بخصوص كل محور من محاور الاستبانة ويبين الجدول درجة الاختلاف في آراء عينة البحث لمحور التدقيق الداخلي الذي بلغ (20.856) في حين إن معامل الاختلاف لمحور غسل الأموال بلغ (15.311) ويعود سبب الاختلاف في آراء عينة البحث لمحوري الاستبانة إلى الاختلاف في الخلفيات العلمية لإفراد عينة البحث وأثره على آراءهما . والجدول (3) يبين مدى الاختلاف .

جدول (3)

يبين مدى الاختلاف في آراء عينة البحث عند الإجابة على فقرات وأسئلة الاستبانته

المقياس المحور	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الاختلاف
التدقيق الداخلي	4.3514	0.9571	20.8564
غسل الأموال	4.2085	0.7012	15.3114

$$(1) \text{ تم استخراج معامل الاختلاف وفق الصيغة الآتية : } C.V = \frac{S}{\bar{X}} * 100$$

حيث أن C.V تمثل معامل الاختلاف ، S تمثل الانحراف المعياري ، \bar{X} تمثل الوسط الحسابي

ثالثا - تحليل إجابات عينة البحث

جدول (4) يبين تحليل إجابات عينة البحث لمحور التدقيق الداخلي إذ يظهر هذا التحليل اتفاق آراء عينة البحث مع ما طرحه الباحث من تحديد للإجراءات التدقيق الداخلي التي سوف تحد من ظاهرة غسل الأموال وكان المتوسط الحسابي يتراوح بين (4.8378) لسؤال (إن المصرف يحصل على جميع المعلومات والوثائق عن الأشخاص والشركات عند فتح الحسابات بما يؤمن الوصول إلى مصدر المعلومات عند الحاجة والاحتفاظ بنسخ طبق الأصل) و (4.054) لسؤال (مراقبة الإيداعات النقدية التي تتم باستمرار بدلا من استخدام الحوالات النقدية وبوزن مؤوي يتراوح بين (96.75 – 81.08) على التوالي وهذا يدل على اتفاق إجابات عينة البحث لمحور التدقيق الداخلي مع رأي الباحث في تحديد الأوزان المرجحة لأسئلة الاستبانة.



جدول (4)

المتوسط الحسابي والوزن المؤوي والانحراف المعياري لأراء عينة البحث لمحور التدقيق الداخلي

الانحراف المعياري	الوزن المؤوي	المتوسط الحسابي المرجح	التفاصيل	ت
0.3736	96.75	4.8378	أن المصرف يحصل على جميع المعلومات والوثائق عن الأشخاص والشركات عند فتح الحسابات بما يؤمن الوصول إلى مصدر المعلومات عند الحاجة والاحتفاظ بنسخ طبق الأصل .	-1
1.5552	86.48	4.3243	التأكد من عدم فتح الحسابات بأسماء مستعارة أو وهمية أو بأرقام سرية .	-2
1.0237	85.59	4.2973	التحقق من عملية الدفع نقدا مقابل الحوالات للأشخاص الذين لا يملكون حسابات في المصرف عندما تكون قيمة المعاملة المصرفية كبيرة جدا .	-3
0.7311	90.27	4.5135	استعمال استمارات تملئ بالمعلومات التي تساعد في الوصول إلى مصادر تمويل الأموال المدفوعة للأشخاص داخل العراق نقدا أو كشيكات مسافرين وليس لديهم حسابات في المصرف .	-4
1.1462	85.41	4.2703	مراقبة عملية إيداع المبالغ أو شيكات المسافرين في حساب معين من قبل أشخاص لاتظهر أسمائهم في عقد توكيل استخدام ذلك الحساب .	-5
0.8673	88.65	4.4324	عند الشك بمصدر الأموال المودعة يعتمد أكثر من دليل إثبات للتحقق من هوية الأشخاص بغض النظر عن مقدار المبلغ .	-6
0.7311	89.73	4.4865	مراقبة الإيداعات النقدية الكبيرة غير الطبيعية للأفراد وكذلك إيداعات الشيكات من قبل الشركات .	-7
0.8259	89.19	4.595	مراقبة الإيداعات النقدية التي تتم في مراحل متعددة ولحساب أشخاص معينين	-8
0.7155	87.03	4.3514	مراقبة الإيداعات النقدية التي تتم باستمرار بدلا من استخدام الحوالات النقدية .	-9
1.7873	81.08	4.0541	التحقق من عمليات تبديل الأوراق النقدية ذات الفئات الصغيرة بفئات كبيرة من قبل الأشخاص والشركات دون أسباب واضحة .	-10
0.9531	87.57	4.3784	مراقبة حسابات الأشخاص الذين لديهم حسابات متعددة ويقوموا بإيداع مبالغ نقدية في تلك الحسابات .	-11
1.0583	82.70	4.1351	التحقق من إيداع شيكات بمبالغ كبيرة لطرف ثالث دون وجود علاقة طبيعية بينهما .	-12
1.0842	82.70	4.1351	مراقبة المسحوبات النقدية الكبيرة من حسابات غير متحركة أو من إيداعات خارجية حديثة .	-13
0.9546	84.86	4.2432	مراقبة الأموال المودعة من قبل عدد من الأشخاص في حساب واحد بدون تفسير كاف .	-14



كذلك يبين الجدول (5) تحليل إجابات عينة البحث لمحور غسل الأموال إذ يظهر هذا التحليل اتفاق آراء عينة البحث مع ما طرحه الباحث في تحديد التشريعات والتعليمات والإجراءات التنظيمية التي تحد من ظاهرة غسل الأموال وكان المتوسط الحسابي لهذا المحور يتراوح بين (4.6489) لسؤال (التأكد من توفر الموافقات الأصولية لتأسيس الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات والمنظمات السياسية والاجتماعية والمهنية قبل فتح الحسابات لها) و (4.4324) لسؤال (متابعة شراء أو بيع الأوراق المالية أو الاحتفاظ بها في صناديق الأمانة في ظروف تبدو غير طبيعية لدى المشاءات المالية) .

جدول (5)

المتوسط الحسابي والوزن المنوي والانحراف المعياري لأراء عينة البحث لمحور غسل الأموال

ت	التفاصيل	المتوسط الحسابي المرجح	الوزن المنوي	الانحراف المعياري
1-	التأكد من توفر الموافقات الأصولية لتأسيس الجمعيات التعاونية والخيرية والنقابات والمنظمات السياسية والاجتماعية والمهنية قبل فتح الحسابات لها	4.6489	92.97	0.6331
2-	تحديث المعلومات المقدمة من الأشخاص والشركات والجمعيات والمنظمات التي تمتلك حسابات بشكل منتظم .	4.5946	91.89	0.5990
3-	اتخاذ الإجراءات الاحترازية عند استئجار صناديق الأمانات في حجم معين والمطالبة بتفاصيل دقيقة عن مستأجرها .	4.5405	90.81	0.6052
4-	التحقق من الزيادة الكبيرة في حجم الودائع النقدية للأفراد والشركات دون سبب واضح خلال فتره زمنية قصيرة .	4.4865	89.73	0.6065
5-	التنسيق بين فروع المصارف لمتابعة الأشخاص الذين لديهم حسابات فيها ويقومون بتحويل أرصدة تلك الحسابات إلى حساب واحد ثم يحولون المبلغ الإجمالي إلى جهة خارج العراق .	4.4865	89.73	0.6065
6-	اتخاذ إجراءات احترازية تجاه الأموال المودعة في حساب محل مجوهرات خاصة إذا كانت هذه الأموال كبيرة .	4.5135	90.27	0.8035
7-	متابعة شراء أو بيع الأوراق المالية أو الاحتفاظ بها في صناديق الأمانة في ظروف تبدو غير طبيعية لدى المنشاءات المالية .	4.4324	88.65	0.8007
8-	متابعة الأشخاص الذين يستثمرون أموالا كبيرة في العملات الأجنبية أو الأوراق المالية دون أن يكون ذلك من طبيعة عملهم الاعتيادي .	4.5405	90.81	0.7672
9-	متابعة ومراقبة الطلبات المتتالية لإصدار شيكات المسافرين والحولان بالعملات الأجنبية وبمبالغ كبيرة دون أسباب واضحة .	4.5135	90.27	0.6652
10-	متابعة الأرصدة الكبيره من الأموال المحولة إلى خارج العراق والتي لا تتناسب مع معدل دوران العمل التجاري وطبيعة نشاط الأشخاص	4.5405	90.81	0.8025
11-	التأكد من إن خطابات الاعتماد وغيرها المستخدمة لتحويل الأموال بين الدول تتلاءم وطبيعة عمل الأشخاص أو الشركات التي لديها تعامل مع المصرف .	4.5135	90.27	0.8352
12-	مراقبة تسديدات القروض المتأخرة قبل الوقت المتوقع لتسديدها .	4.6486	92.97	0.6756
13-	التحقق من مصدر وملكية الضمانات المقدمة للحصول على قروض كبيرة من المصرف .	4.5946	91.89	0.6855
14-	مراقبة مصادر الأموال المودعة أو المسحوبة بدفعات كبيرة من والى دول تعد أسواقا للمخدرات	4.5135	90.27	0.7311



رابعاً- التحليل العاملي Factor Analysis

يستعمل التحليل العاملي إلى تكوين مجموعات لكل محور من محاور الاستبانة وهذا التكوين يعتمد على قيم تلك المجموعات وبنفس الوقت يبين علاقة ارتباط كل متغير (سؤال) مع مجموعته فقد تكون العلاقة موجبة إي ذات تأثير طردي وقد تكون العلاقة سالبة إي ذات تأثير عكسي. وكذلك يبين أهمية كل سؤال ضمن المجموعة من وجهة نظر عينة البحث

وقد اظهر جدول (6) إن التحليل العاملي كون خمسة مجموعات تتراوح إجمالي قيمتها بين (3.225) للمجموعة الأولى و (1.128) للمجموعة الخامسة وبنسب تراكمية تراوحت بين (22.038 %) للمجموعة الأولى و (86.207 %) للمجموعة الخامسة وبنسب تباين بلغت (23.038) و (8.060) للمجموعتين على التوالي .

جدول (6)

يبين تسلسل المجموعات الخمسة حسب قيمتها والنسب التراكمية لتباين كل منها

تسلسل المجموعة	إجمالي القيم لكل مجموعة	نسبة تباين المجموعة إلى المجموع الكلي	النسب التراكمية
1	3.225	23.038	23.038
2	1.968	14.060	37.098
3	1.906	13.613	50.711
4	1.500	10.716	61.427
5	1.128	8.060	69.487

ويبين جدول (7) متغيرات المجموعة الأولى مرتبة حسب مقدار التشبع لكل متغير أي حسب درجة ارتباط المتغير بمجموعته . أي إن الجدول يبين أهمية الأسئلة من وجهة نظر عينة البحث وليس بناء على ترتيبها كما في الاستبانة.

جدول (7)

يبين المتغيرات الأكثر تأثيراً في محور التدقيق الداخلي من وجهة نظر عينة البحث

تسلسل السؤال حسب الاستبانة	متغيرات المجموعة الأولى	مقدار التشبع
13	مراقبة المسحوبات النقدية الكبيرة من حسابات غير متحركة أو من إيداعات خارجية حديثة .	0.830
14	مراقبة الأموال المودعة من قبل عدد من الأشخاص في حساب واحد بدون تفسير كاف .	0.736
5	مراقبة عملية إيداع المبالغ أو شيكات المسافرين في حساب معين من قبل أشخاص لاتظهر اسماءهم في عقد توكيل استخدام ذلك الحساب .	0.695
11	مراقبة حسابات الأشخاص الذين لديهم حسابات متعددة ويقوموا بإيداع مبالغ نقدية في تلك الحسابات .	0.620
4	استعمال نماذج تساعد في الوصول إلى مصادر تمويل الأموال المدفوعة للأشخاص داخل العراق نقداً أو كشيكات مسافرين وليس لديهم حسابات في المصرف .	0.576
3	التحقق من عملية الدفع نقداً مقابل الجوالات للأشخاص الذين لا يملكون حسابات في المصرف عندما تكون قيمة المعاملة المصرفية كبيرة جداً .	0.533

والجدول (7) يبين بان الأسئلة المؤثرة هي (6) فقط من مجموع أربعة عشر سؤالاً كما جاءت في الاستبانة



خامسا: دراسة نسبة التأثير المباشر للمتغير (x) أي إجراءات التدقيق الداخلي على المتغير (y) والذي يمثل ظاهرة غسيل الأموال.

الجدول (8) يوضح اثر التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال في المصارف عينة البحث إذ بلغت نسبة مربع معامل التحديد 60.4 % وهذا يدل على إن المتغير المستقل (التدقيق الداخلي) يساهم في الحد من ظاهرة غسيل الأموال بنسبة 60.4 % أما متمم النسبة فيعود لتأثير عوامل أخرى وهذا يمثل نسبة تأثير مقبولة .

جدول (8)

يبين اثر التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسيل الأموال

الفئة	معامل التحديد R	مربع معامل التحديد R Square	مربع معامل التحديد المعدل Adjusted R
عينة البحث	77.7 %	60.4 %	59.2 %

أما الجدول (9) فهو يوضح تحليل التباين وفيه إن قيمة (F) المحسوبة بلغت (53.288) بدرجة حرية (35.61) وبمستوى معنوية (0.05) في حين إن قيمة F الجدولية (4.67) مما يعني إن F المحسوبة اكبر من F الجدولية وهذا يدل على إن التدقيق الداخلي يؤثر بشكل مباشر في الحد من ظاهرة غسيل الأموال .

جدول (9)

تحليل التباين (ANOVA) للانحدار الخطي المتعدد يبين اثر التدقيق الداخلي في الحد من غسيل الأموال

الفئة	تحليل التباين	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	F المحسوبة
عينة البحث	الانحدار	7.830	1	7.830	53.238
	البواقي	5.143	35	0.147	
	المجموع	12.973	36		



المبحث السادس الاستنتاجات والتوصيات

أولاً- الاستنتاجات

- 1 - تفتقر مصارف عينة البحث إلى وجود شعبة أو قسم مختص لمتابعة عمليات غسل الأموال بالإضافة إلى النقص في الكادر المحاسبي والقانوني كما مبين في الجدول (2) من المبحث الخامس إذ لا يوجد أي من القانونيين في عينة البحث للمصارف الثلاثة (مصرف الخليج، مصرف الشرق الأوسط، مصرف الاقتصاد) .
- 2 - إن المصارف الخاصة بالرغم من الإجراءات المكتوبة التي لديها إلا أنها تركز على جلب الزبائن أكثر مما تركز على مسألة كون هذه الأموال من مصادر مشروعة أو غير مشروعة .
- 3 - لا يوجد تنسيق كافي بين التدقيق الداخلي وشعبة غسل الأموال وإن وجد فأنه ضعيف، بالإضافة إلى قلة التدريب والتأهيل المهني المطلوب خصوصاً وأنهم من المحتمل أن يتعاملوا مع غاسلي أموال محترفين في الاحتيال والخداع.
- 4 - النقص الواضح في قاعدة المعلومات لدى المصارف عن الزبائن (أشخاص أو شركات) الذين يتعاملون معهم بحيث تظهر لهم تقارير عن الأشخاص المشكوك في تعاملاتهم المصرفية في عمليات الإيداعات والمسحوبات .

ثانياً- التوصيات

- 1 - إنشاء شعبة لغسيل الأموال في كل مصرف وان لا يقتصر وجودها على الإدارة العامة للمصرف وذلك انسجاماً مع توصيات العديد من المؤتمرات الدولية ومنها مؤتمرات الأمم المتحدة وتوجيهات البنك المركزي العراقي في عام 2004 لكي تقوم بمتابعة العمليات المشكوك بها بالإضافة إلى ضرورة رفق المصارف عينة البحث بالكادر المحاسبي والقانوني المؤهل.
- 2 - تفعيل نشاط التدقيق الداخلي وان يكون هدف كشف الأموال غير المشروعة مرافق لهدف جذب الزبائن وتوسيع النشاط، بل وجد في التجارب العالمية بان المصارف التي يخترقها غاسلو الأموال تفقد الكثير من زبائنها ويتدنى نشاطها .
- 3 - وضع الآليات المناسبة للتنسيق بين عمل التدقيق الداخلي وشعبة غسل الأموال وذلك من خلال اعتماد على المعايير والتوصيات المعتمدة من الأمم المتحدة و البنك المركزي العراقي الصادرة في عام 2004 .
- 4 - بناء قاعدة بيانات تتحسس حالات غسل الأموال المتوقع حصولها بناء على المؤشرات التي يتم تغذيتها لنظام الحاسوب بحيث تتمكن المصارف من استخراج تقارير مستمرة عن الحالات المشكوك بها بالإضافة إلى ذلك فان نتائج التحليل اظهر بان درجة تأثير التدقيق الداخلي في الحد من ظاهرة غسل الأموال بنسبة 60.4 % وهذا يعني ضرورة الاهتمام بتأثير العوامل الأخرى المتممه لهذه النسبة والمتمثلة بالإجراءات القانونية والتنظيمية والتدقيق الخارجي والاستقرار السياسي والأمني بشكل عام وهذا ما يظهره الجدول (8) من المبحث الخامس .



المصادر

1- USAID – funded Economic Governance project , monetary policy & central Bank , IRAQ , 2004 –nited Nations

2- Office of Drugs and crime , September, 2009

3 – الشيخ، د. بابكر، غسل الأموال، آليات المجتمع في التصدي لظاهرة غسل الأموال، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن: 2003

4- الحمداني، د . رافعة إبراهيم، اثر استخدام التكنولوجيا المصرفية في ظاهرة غسل الأموال والجهود الدولية لمكافحتها، جامعة فيلادلفيا/ كلية العلوم الإدارية والمالية- المؤتمر العلمي الرابع، عمان الأردن 2005:

5- HM- Treasury , Anti – Money laundering Strategy, London , 2004

6- الفاعوري، اروي فايز وقشطينشان، ايناس محمد، جريمة غسل الأموال، المدلول العام والصيغة القانونية- دراسة مقارنة، دار وائل للنشر، طبعة أولى، عمان: 2002

7- خلف، أستاذ د. بلاسم جميل، إبعاد جريمة غسل الأموال وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي/ كلية الإدارة والاقتصاد جامعة بغداد، 2008

8 – الصالح، أ . د. محمد بن احمد صالح، غسل الأموال في النظم الوضعية- رؤية إسلامية- جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية- المؤتمر العلمي الثالث للاقتصاد الإسلامي/ جامعة أم القرى.

9- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، غسل الأموال- إثارة وضوابط مكافحته، الكويت .
10 السقا، أ. د. محمد إبراهيم، غسل الأموال واقتصاديات الجريمة المنظمة- قسم الاقتصاد- كلية العلوم الإدارية، الأردن، 1999

11 – معهد الميثاق، الآثار الاقتصادية والاجتماعية لغسيل الأموال، 2008

12 – الصبان، د. محمد سمير، الرقابة والمراجعة الداخلية، كلية التجارة، جامعة دمنهور 1996 .

13 – حسون، عبد العزيز، ظاهرة غسل الأموال والعمل المصرفي، مؤسسة المدى: 2001

14 – محمد، محمد توفيق، أصول المراجعة- الأصول العلمية والممارسة العملية- القاهرة . 1997

15 - جمعة، احمد حلمي، المدخل الحديث لتدقيق الحسابات، دار صفاء للطباعة والنشر، عمان، 2000 .

16 - أبو صقر، حبيب، موجز الرقابة على المؤسسات العامة في البلدان النامية، جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، عمان 1982 .